

هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني ودورها خلال الثورة التحريرية

The Defense Committee of the F.L.N fighters and its role during the liberation revolution

عبد القادر تركي *¹

¹ مخبر الدراسات والعلوم الاجتماعية، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر). a.terki@univ-skikda.dz

تاريخ القبول: 2025/11/23

تاريخ الإرسال: 2024/09/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بـ "هيئة الدفاع" التي أسستها جبهة التحرير الوطني كمنظمة حقوقية محلية، تأسست من فريق من المحامين الجزائريين والأجانب، تابعة إداريا لجبهة التحرير الوطني، حيث أولى قادة الجبهة أهمية كبيرة للدور الكبير المنوط بها للدفاع عن المناضلين الجزائريين المتهمين أمام المحاكم الفرنسية، والمسجونين في سجون الاستعمار الفرنسي والتكفل بهم خدمةً للثورة التحريرية والقضية الجزائرية ككل.

كما تهدف الدراسة أيضاً إلى إبراز دور هذه الهيئة "هيئة الدفاع" في دعم الثورة التحريرية إعلامياً من خلال وسائل الإعلام والمحاضرات وسياسياً من خلال المنظمات والهيئات الدولية، وذلك بناءً على الشهادات الشفوية للمجاهدين والمناضلين الفاعلين في الثورة التحريرية الجزائرية. وكذلك من خلال شهادات المحامين الجزائريين والأجانب الذين كان لهم دور هام في هذه الهيئة أيضاً.

كلمات مفتاحية: هيئة الدفاع؛ ثورة التحرير؛ محامين؛ جبهة التحرير الوطني؛ محاكمات.

Abstract:

This study aims to introduce the "Defense Committee" as a local human rights organization, established by a team of lawyers, administratively affiliated with the National Liberation Front. The leaders of the Front placed great importance on the significant role assigned to it, which was founded to defend accused Algerian Fighters by French courts, and those who were imprisoned in French colonial prisons, and to take care of them in favor of the Revolution and the Algerian Issue.

In addition, It highlights the role of this committee in supporting the Liberation Revolution both in media and politically, based on the oral Testimonies of the Mujahideen and active Fighters in the liberation revolution, as well as the Testimonies of Algerian and foreign lawyers who played a role in this committee.

Keywords: Defense Committee; Liberation Revolution; Lawyers; F.L.N; Trials

1- مقدمة

بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 رفضت فرنسا الاعتراف بالطابع الوطني لها، فقدمت الآلاف من المعتقلين للمحاكم المدنية والعسكرية على أساس أنهم ارتكبوا جرائم تدخل في إطار الإخلال بالقانون العام، وكرد فعل على ذلك فقد فكر قادة جبهة التحرير الوطني في تكوين فريق محامين يكون تابعاً إدارياً لجبهة التحرير الوطني، تكون مهمته مرافقة المناضلين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية، وقد تجسدت هذه الفكرة في تكوين هيئة الدفاع عن مناضلي الثورة التحريرية التي لعبت منذ تأسيسها دوراً بارزاً في الدفاع عن المناضلين الجزائريين في خدمة الثورة والقضية الجزائرية، ومنه كيف نشأت هيئة الدفاع عن مناضلي الثورة التحريرية وما هو دورها خلال الثورة التحريرية؟

وقد اعتمدت في إعداد هذا المقال على مجموعة من المصادر المكتوبة والشفوية أذكر منها: كتاب الدفاع عن الوطنيين لمؤلفه عمار بن تومي، وكتاب عدالة غريبة لمؤلفه سلفي تينو، إضافة إلى عدد من الشهادات الشفوية لعدد من المجاهدين. هذه المصادر تعرضت لموضوع الدفاع بشكل فردي ولم تدرس نشاطات هيئة الدفاع كمنظمة قائمة لها قاداتها وقراراتها، ولذلك فإنني في هذا المقال قمت بالتعريف بهذه الهيئة منذ نشأتها وإلى غاية الاستقلال. وفي الأخير توصلنا إلى عدد من النتائج التي بلورت دور هذه المنظمة خلال الثورة التحريرية.

2- تكوين هيئة الدفاع عن المناضلين الجزائريين

كانت هناك عدة محاولات لتأسيس لجنة للدفاع عن المناضلين الجزائريين ومنها مبادرة المناضل راجح بيطاط، فبداية من مارس 1955 شعر كل من راجح بيطاط مسؤول الحبس بسجن بربروس وعبان رمضان الذي أصبح مسؤول جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة والمناضل عمار بن التومي بضرورة إنشاء مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني في العاصمة وذلك بسبب كثرة القضايا المدرجة للمتابعة أو المرافعة (بن تومي، 2010، صفحة 127)، فحضور المحامين كان أساسياً في كل مراحل الاعتقال، إذ كان عليهم أن يتدخلوا لفضح التعذيب وللمطالبة بالبحث عن المفقودين وللمرافعة في المحاكم (بن حمودة، 2012، صفحة 421)، وأيضاً كان من الضروري تنظيم الدفاع عن الوطنيين المحولين أمام محكمة الاستئناف والهيئات القضائية الملحقة بها، ووفقاً لهذا كلف راجح بيطاط المناضل عمار بن التومي بمهمة إنشاء مجموعة جزائرية للمحامين، فيقول هذا الأخير أن البداية كانت بقيامه بتوزيع عدة رسائل كان قد أرسلها له مجموعة من المعتقلين للتكفل بالدفاع عنهم، وكان ذلك بتحريض من مسؤولي الاعتقال السياسي الزبير بوعجاج ثم راجح بيطاط ومن ورائهم رجال أول نوفمبر (بن تومي، 2010، صفحة 127، 189).

هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت هناك محاولة من طرف المناضل صالح الوانثي لتكوين هذه اللجنة، فعند اندلاع الثورة التحريرية طلب المناضل صالح الوانثي من السيد عمار بن تومي

أن يتحمل الدفاع عن مناضلي جبهة جيش التحرير المُدَّانين أمام المحاكم الفرنسية وكان اللقاء بينهما في حيدرة في مقر إقامة أندري ماندوز. اللقاء الأول تبعه لقاء ثانٍ في مكتب المحامي بن التومي بصفته المزدوجة كعسكري في جبهة التحرير الوطني ومحامٍ من طرف رايح بيطاط (El Korsو، 2012، الصفحات 28-29)، ليتبع هذا الاجتماع باجتماع آخر أعلن خلاله عن تأسيس هيئة دفاعية مكلفة بالدفاع عن المعتقلين الجزائريين تحت اسم "هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين"، ومنه تكونت مجموعة المحامين بالجزائر بعد لقاء تم في مكتب المحامي الأستاذ لويس قرانج بالجزائر العاصمة وذلك في صيف 1955. هذه الهيئة ضمت كل من الأساتذة: عمار بن تومي، محي الدين جندر، محمد صديق بن يحي، نافع رباني، إسحاق قج، محمود زرطال ومحمد حاج حمو، ثم توسعت المجموعة إلى الأساتذة: حميد حماد، عمر منور، وقدر ستور وأمقران عمار (بن حمودة، 2012، الصفحات 421-422)، وشارك معهم بصفة تلقائية المحامون الشيوعيون: الأستاذ لويس غرانج، إيلي قادج وألبرت سماجا، فيما بعد تم إدماج محامين اثنين متربصين وهما: الأستاذ أرزقي بوزيدة الذي لم يُنهِ تربيته إلا في 24 جانفي 1956 والأستاذ غوثي بن مالحة الذي قدم مساهمته في الدفاع عن المُدَّانين الجزائريين حتى قبل إنشاء المجموعة، ثم وبحسب تسجيلهم بالمكتب التحق بمجموعة الجزائر العاصمة كل من: الأستاذ حميد حماد، عمر منور، حسين طالبي، الذي كان متربصاً بمكتب عمار بن التومي والذي استخلفه فيه بعد إيقافه ما تسبب في وضعه بسجن البرواقية في مارس/أفريل 1957، وحسب ما سمحت به نشاطاتهم العسكرية ضمن جبهة التحرير الوطني من وقت لآخر قدم كذلك الأستاذان علي بومنجل وعبد الرزاق شنتوف مساهمتهما في هذا الجانب (بن تومي، 2010، صفحة 128). وهكذا فقد تولد أول تجمع لمحامي الجبهة في الجزائر العاصمة، ليتحد بعدها معهم كل من تجمع محامي وهران، قسنطينة، سطيف وباتنة (EL Korsو، 2012، الصفحات 28-29).

يظهر لنا الإصرار الذي كان لدى قادة الجبهة بضرورة تكوين مجموعة للمحامين، فلا يمكن أبداً وبأي شكل من الأشكال بقاء العمل بصفة تطوعية من قبل المحامين؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الجبهة تسعى لتأكيد صفة تمثيلها لكل طبقات الشعب الجزائري ومن بينهم المعتقلون أو المدانون، ومنه سعت لإيجاد شكل يضمن لها تحقيق الغايتين معا وكان ذلك بتكوين "هيئة الدفاع عن المعتقلين الجزائريين".

ولتدعيم عمل هيئة الدفاع تم إنشاء نقابة للمحامين التابعين للجبهة والتي كانت مهمتها الدفاع عن المناضلين المعتقلين، وذلك ضمن استراتيجية فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، حيث تحتوي نقابة المحامين على مكتب مركزي يضم سبعة أعضاء، ويقوم هذا المكتب بمهمة مراقبة نشاط النقابات ويمنح اعتماده لاختيار المحامين من مختلف الجمعيات، يستلم المحامون المعتمدون معلومات مفصلة عن المناضلين الموقوفين وممتلكاتهم من قبل جبهة التحرير، كذلك

فإن المحامين الجزائريين والأجانب يدمجون في الفيدرالية المشتركة للنقابة لضمان الدفاع عن المساجين المكلفين بالدفاع عنهم من طرف جبهة التحرير الوطني (عالم، 2014/2013، صفحة 217).

من خلال ما سبق نلاحظ أن مسؤولي جبهة التحرير الوطني لم ينتظروا كثيرا لمساندة المدانين أمام المحاكم الفرنسية، فبعد انطلاق الثورة بأقل من عام قاموا بإنشاء هيئة متكاملة تكون مسؤوليتها مساندة ومرافقة المدانين أمام المحاكم الفرنسية وكان ذلك بتوجيه مباشر من قيادة جبهة التحرير وفي مقدمتهم رابح بيطاط. إن هذا الحرص الكبير من طرف الشخصيات القيادية داخل الجبهة يدل على الأهمية الكبيرة التي يعتمدها هذا الموضوع خاصة في ظل تزايد عدد المعتقلين والمتابعين قضائيا سواء في الجزائر أو في فرنسا، كما نلاحظ أيضا أن نشاط هذه الهيئة توزع بين الجزائر وفرنسا وبلجيكا وهذا يدل على حرص جبهة التحرير الوطني على مرافقة معتقليها والتكفل بهم أينما تواجدوا.

3- دور هيئة الدفاع عن المناضلين الجزائريين خلال الثورة التحريرية

عملت هيئة الدفاع عن المدانين على التكفل بأكبر عدد من القضايا التي تخص المدانين الجزائريين في الثورة سواء في مراكز البوليس أو في مركز التعذيب أو في المحاكم أو السجون والمعتقلات. ونجد العديد من الشهادات التي تؤكد ذلك ومن ضمنهم المجاهد الحبيب سعداني¹ الذي أكد أن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كانت تتكفل بجميع المناضلين الذين أدينوا أو سجنوا من طرف الاستعمار الفرنسي، وذلك عن طريق توكيل محامين للدفاع عنهم إضافة إلى التكفل بعائلاتهم، وأن هناك لجنة تابعة لفدرالية جبهة التحرير مكلفة بهذه المسؤولية من ضمنها عدد من المحامين الذين يتقاضون أجورهم مقابل ذلك (سعداني، 2019).

يشهد أيضاً المجاهد فريجات التارزي² على تكفل المحامين التابعين لجبهة التحرير الوطني بالمناضلين الجزائريين بفرنسا فيقول: «عندما تم القبض علي في 10 فيفري 1958 تم التكفل بي من طرف القيادة وتم تعيين محام أجنبي للدفاع عني، وقد أخبرني هذا المحامي عن الشخص الذي وشى بي للسلطات الفرنسية، وتتبع هذا المحامي قضيتي إلى غاية الحكم علي ودخولي السجن» (فريجات، 2021).

وإضافة إلى الدفاع عنهم فقد خصصت فدرالية جبهة التحرير في فرنسا مبالغ مالية كمصروف للمساجين الجزائريين، كما نجد أيضاً أن المناضلين الجزائريين على أرض فرنسا كانوا يتبرعون لزملائهم المساجين بمبالغ مالية إضافية ويقومون بإرسالها لهم عن طريق المحامين المنخرطين في لجنة الدفاع، هذه المبالغ تختلف مع اختلاف المناضلين والمبالغ الشهرية التي يتقاضونها، وفي هذا يقول المجاهد محمد نامة³: «المناضل إذا تم اعتقاله فإن التنظيم يكلف محام

للدفاع عنه ومتابعة قضيته حتى داخل السجن، ونحن زملاؤه نتبرع له بجزء من رواتبنا الشهرية ونرسلها إليه في السجن عن طريق المحامين» (نامة، 2019).

كما يشهد المجاهد عبد القادر بن عون⁴ على تكفل نظام جبهة التحرير الوطني بالمناضلين الجزائريين المعتقلين وبعائلاتهم في فرنسا فيقول: «إذا سجن أحد المناضلين فإن الفدرالية تكلف محامياً للدفاع عنه كما تتكفل بعائلته وذويه، وذلك عن طريق منحهم مبالغ شهرية لتسيير أمورهم وشراء مستلزماتهم» (بن عون، 2021).

من جهة أخرى نجد عدداً من المجاهدين الذين أكدوا عدم تكفل جبهة التحرير بهم وبعائلاتهم ومن ضمنهم المجاهد محمد ديدة⁵ الذي أكد أن جبهة التحرير لم تتكفل لا به ولا بوالده الذي تم القبض عليه وسجنه من طرف الاستعمار الفرنسي، كما يؤكد عدم تكفلها بوالدته وإخوته الذين بقوا من دون مُعيل (ديدة، 2019). كما شهد المناضل دادي علي⁶ أيضاً بعدم متابعة الجبهة لقضيته عند إلقاء القبض عليه من طرف الأمن الفرنسي في الولاية السابعة سنة 1958، كما أن تنظيم الجبهة لم يتكفل به طوال فترة تواجده في السجون الفرنسية، ماعدا بعض الرسائل المكتوبة التي كانت تصله من رفقاءه الذين كانوا معه في النضال (دادي، 2021).

كما أشار المجاهد مسعود جديد⁷ في شهادة له أنه عند اعتقاله من طرف البوليس الفرنسي لم تكلف الجبهة محامياً للدفاع عنه، بل عائلته هي من قامت بتعيين محامي يدعى بوبي للدفاع عنه، إلا أنه لاحظ أن هناك عدداً كبيراً من المحامين كانت تكلفهم الجبهة للدفاع عن المدّانين فيقول: «تكفل الأستاذ بوبي بالدفاع عني، وكان هناك عدد كبير من المحامين الذين كلفتهم الجبهة بالدفاع عن المعتقلين» (جديد، 2019).

يبدو من خلال ما سبق أن هيئة الدفاع لم تتمكن من تغطية كل القضايا ولعل أهم القضايا التي لم تتكفل بها رغم أهميتها وشهرتها هي قضية إحدى الجميلات الثلاث وهي جميلة بوباشا التي اضطرت عائلتها للبحث بنفسها عن محامٍ يتكفل بالدفاع عن ابنتهم، حيث أن أخاها بعث برسالة للمحامية جزيل حليبي يطلب فيها الدفاع عن أخته، فتقول حليبي أنها عند ما كانت في الرباط للقيام بمهمة للدفاع عن بعض الجزائريين من أعضاء جيش التحرير الوطني تلقت خطاباً مختصراً من شقيق جميلة بوباشا المدعو جمال بوباشا مؤرخة بتاريخ 29 مارس 1960 ومما جاء فيها: «ولا شك يا سيادة الأستاذة القديرة أن معونتك لشقيقي في محنتها ستأخذ بيدها وتشد من أزرها وخاصة أنها تقف الآن وحيدة منفردة بدون سند أو يد حانية تشد من أزرها وتخفف عنها ما تعانيه...» (دي بوفوار و حليبي، د.س، صفحة 9).

وفق هذه الاستراتيجية نرى أن جبهة التحرير الوطني قد ضمنت تغطية عدد كبير من القضايا المعروضة على هيئة الدفاع، فالمخطط الذي وضعته هذه الأخيرة مكّنها من ذلك، فنجدها

عملت على صعيدين داخلي في الجزائر وخارجي في فرنسا ثم في فترة متقدمة إلى باقي أوروبا وبالأخص في بلجيكا، هذا التوزيع للمحامين جعلها تضمن الدفاع عن عدد كبير من المدانين الجزائريين. نجد من بين الشهادات المهمة التي تبرز دور هيئة الدفاع شهادة المحامية الفرنسية جيزيل حليمي التي وصفت دفاعها عن الجزائريين بأنه واجب إنساني فتقول: «يجب أن نقول أن الدفاع هو طريقة تغيير العالم، وفي حالة مسجون سياسي لا نستطيع التحدث عن الاستيعاب، وفي حالة جميلة بوباشا والأبطال الآخرين وغيرهم ممن استشهدوا من أجل استقلال بلادهم لا يمكن التعامل معهم بنفس الطريقة وبنفس البعد الذي نتعامل به مع رجل يأخذ بندقية ويقتل ظلماً، بالنسبة لي على الصعيد السياسي الأشياء جد مختلطة، فالمسجون السياسي في محاكمة سياسية إذا اقتنعت بأفكاره وأهدافه فإنني أنا الأولى أقدم للدفاع عليه، ولكنني إذا لم أقتنع بأفكاره التي يدافع عنها فلن أدافع عنه» (Halimi، 2020).

كانت المهمة الأولى للمحامين المنضوين تحت هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير هي تخليص المفقودين من أيدي الشرطة أو الجيش وإجبارهم على تقديم هؤلاء لقضاة التحقيق لإنقاذ حياتهم ووضع حد لتعذيبهم، كما كانوا يناضلون من أجل الحصول على عفو عن المحكوم عليهم بالإعدام (قروج، 2013، صفحة 90)، ولم يكن ذلك ليتأتى إلا بإظهار العدالة الفرنسية الظالمة وإشهار وعومة حرب التحرير التي يقوم بها الشعب الجزائري (EL Korso، 2012، صفحة 27)، ومنه فقد عملت هيئة الدفاع على تبين عيوب النظام الاستعماري، حيث حول المحامون المحاكم إلى منابر لمعاداة النظام الاستعماري (بعلي، 2015، صفحة 326).

إن الحملات التي قامت بها لجنة الدفاع من أجل العفو عن بعض المحكوم عليهم بينت أن أي قضية لكي تصل إلى وسائل الإعلام يجب أن تذهب إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط، إذ أن المناهضين للإعدامات تركزوا فوق التراب الفرنسي، لذا وجب على المحكوم عليهم أن يستفيدوا من شبكة المناضلين المنتشرين عبر التراب الفرنسي، وقد كان المحامون هم الأوائل الذين قاموا بهذه المهمة، غير أن الحدث الجديد أن الأستاذ جاك فرجاس جعل من الإشهار الإعلامي للقضايا إستراتيجية حقيقية وذلك بداية من سنة 1957، ولما رأى أن مصير بعض موكله محدد مسبقاً، تعمد مضاعفة الحوادث أثناء المحاكمة ليضمن تغطيتها الإعلامية، وعلى غرار ما فعله فرجاس حاول الكثير من المحامين في فرنسا إعلام الرأي العام بالمحاكمات غير العادلة والأحكام الصادرة بالإعدام، غير أن العديد من المعوقات وقفت في طريقهم وفي مقدمتها كثرة القضايا المعروضة عليهم (تينو، 2013، الصفحات 95-96).

ضاعف المحامي جاك فرجاس من حرب المحاكم وذلك بالتوجه إلى الإعلام، فعندما حُكم بالإعدام على جميلة بوحيرد كتب فرجاس في الصحف والندوات أنه يجب منع إعدامها، كما قام بجمع الصحافة والقيام بحملة إعلامية عالمية من أجل إبراز عدم احترام العدالة الفرنسية

للقوانين، وأن الجزائر ليست فرنسا، بعد ذلك أصبح الإعلام فعالاً حيث أحدث انفجاراً في أوساط الرأي العام الفرنسي الذي أصبح مصدوماً بهذه الحرب والانتهاكات التي تحدث فيها (EL Korso ، 2012، صفحة 32).

كان محامو جبهة التحرير يقومون بنشر تلك المعاملات الوحشية التي كان المعتقلون الجزائريون يلقونها في السجون ويقومون بتبليغها إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (زويبر، 2002/ 2003، صفحة 99)، وفي ذلك تقول المناضلة جاكلين قروج: «كنا نتلقى زيارات محامين الذين كانوا على درجة كبيرة من الإخلاص، فكانوا يعتبرون دفاعهم عنا عملاً نضالياً، فأفضل طريقة لخدمتنا هي إعلام الخارج من عائلات ومحامين والرأي العام» (قروج، 2013، صفحة 67). وهذا المحامي عمار بن التومي يقول إنه كان يطلع الصليب الأحمر رفقة زملائه الفرنسيين عن ظروف الاعتقال، سواء في السجون أو داخل المحتشدات أو مراكز التجميع، وكذلك عن ضرورة تدخله لفرض احترام تطبيق معاهدات جنيف حول السكان المدنيين وحول مصير أسرى الحرب (بن تومي، 2010، الصفحات 190-191).

إضافة إلى ذلك كان لمجموعة من المحامين الأعضاء في هيئة الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني دورٌ كبير في المعركة الإعلامية، فنجد أن المحامي محمد حاج حمو والمحامي نافع رباني والمحامي أرزقي بوزيدة أعضاء هيئة الدفاع كانوا يقومون ببث تسجيل صوتي على إذاعة "صوت العرب" بداية من سنة 1956 وكان هذا التسجيل يحمل نفس العنوان دائماً وهو: "وفد جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة"، وكان هذا التسجيل باللغتين العربية والفرنسية، وعندما جاءت سنة 1958 تغير عنوان التسجيل ليصبح "صوت الجمهورية الجزائرية يخاطبكم من القاهرة" (توكي، 2009، صفحة 208).

4- خاتمة:

في ختام هذا المقال يمكننا ملاحظة الدور الهام الذي لعبته هيئة الدفاع عن المدانين الجزائريين في دعم الثورة التحريرية ودعم الثوار وذلك من خلال الدفاع عنهم في المحاكم ثم متابعة أحوالهم في السجون والمعتقلات ومركز التعذيب، وذلك ما تأكده مجموعة الشهادات الشفوية التي اعتمدت عليها في بحثي هذا، حيث شهد أغلب المناضلين بأن هذه الهيئة قد لعبت دوراً هاماً في مساندة الثورة ودعم مناضليها.

إضافة إلى ذلك نجد أن الهيئة لعبت دوراً إعلامياً هاماً ساهم في التعريف بالثورة التحريرية وفضح التجاوزات القانونية التي يقوم بها الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري، وكان ذلك من خلال المحاضرات والتصريحات الإعلامية والكتابة في الصحف والمجلات وغيرها.

¹ مناضل في فدرالية جبهة التحرير الوطني، من مواليد سنة 1933 بقمار ولاية الوادي، توجه إلى فرنسا أواخر سنة 1955 كمناضل، تدرج في المسؤوليات من رئيس خلية إلى رئيس ناحية، وبقي مناضلا في فدرالية فرنسا إلى غاية الاستقلال (سعداني، 2019).

² مجاهد جزائري من مواليد سنة 1933 ببلدية تكسبت ولاية الوادي، شارك في معركة الديبديبي 15 جانفي 1956 بولاية الوادي، هاجر بعدها إلى فرنسا في شهر أفريل 1956، لينخرط في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وتم تعيينه كرئيس فصيلة، تم القبض عليه وسجنه في 10 فيفري 1958 بسجن مدينة "شارل فيل" بفرنسا، ليتم نقله بعدها إلى سجن الكدية بقسنطينة في شهر أوت 1958، وبقي مسجوناً إلى غاية إطلاق سراحه أواخر سنة 1961 (فريجات، 2021).

³ مجاهد جزائري، ولد سنة 1934 بمنطقة قمار- ولاية الوادي، انخرط في الثورة التحريرية من بوابة تونس سنة 1955م، ليتوجه بعدها إلى فرنسا وينخرط في المنظمة الفدرالية لجبهة التحرير هناك منذ النصف الثاني من سنة 1956. كان نشاطه في الفدرالية ضمن مجموعة كانت تسمى ب (groupe de choque)، والتي كانت مهمتها القيام بالعمليات التأديبية. وهذه المجموعة ستسمى فيما بعد بمجموعة الفدائيين. وظل المناضل ينشط في صفوف الفدرالية بفرنسا إلى غاية الاستقلال (نامة، 2019).

⁴ مجاهد من مواليد سنة 1930 بمنطقة الطريفواي ولاية الوادي، هاجر إلى فرنسا سنة 1955 من أجل العمل، وهناك انخرط في صفوف تنظيم جبهة التحرير الوطني وتولى عدة مسؤوليات منها: الإعلام، جمع الاشتراكات، القيام بعمليات فدائية. رجع إلى الجزائر أواخر سنة 1961 حيث واصل نشاطه الثوري إلى غاية إعلان الاستقلال (بن عون، مقابلة شفوية مع عبد القادر بن عون مجاهد في غفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، 2021).

⁵ محمد ديدة بن سعد، مجاهد جزائري من مواليد سنة 1938 بالرقبية ولاية الوادي، انخرط في صفوف الثورة الجزائرية وكان من المجاهدين المقربين من القائد الكبير نصرات حشاني، تعرض للاعتقال من طرف سلطات الاحتلال خلال معركة بينجيش الاحتلال والقائد نصرات حشاني بمنطقة عين الشيخ ببلدية المغير ولاية الوادي، استشهد على إثرها المجاهد نصرات حشاني فيما أصيب المجاهد محمد ديدة بجروح خطيرة نقل على إثرها للعلاج بالجزائر العاصمة ليسجن بعدها ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف القتال (ديدة، 2019).

⁶ علي دادي بن ابراهيم، مناضل في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. ولد سنة 1931 بقرية الزقم ولاية الوادي، بدأ العمل النضالي عن طريق دفع الاشتراكات وتوزيع المنشورات، لينتقل سنة 1958 للعمل الفدائي في باريس، تم القبض عليه أواخر سنة 1958 ليتم سجنه إلى غاية الاستقلال (بن عون، مذكرات فدائي من الولاية السابعة 1955-1962، 2019، صفحة 104).

⁷ مجاهد من مواليد سنة 1938 بضواحي الجزائر العاصمة، انخرط في النضال سنة 1953 من بوابة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم انخرط في الثورة تحت غطاء جبهة التحرير الوطني، نشط كفدائي بالجزائر العاصمة إلى أن تم

إلقاء القبض عليه سنة 1959 لتتم محاكمته حيث حكم عليه بالإعدام. تم سجنه في سجن بربوسا ثم نقل إلى سجن ليوميات في مرسيليا إلى غاية الاستقلال (جديد، 2019).

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. التارزي فريجات. (21 نوفمبر، 2021). مقابلة شفوية مع فريجات التارزي، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا). (عبد القادر توكي، المحاور)
2. الحبيب سعداني. (22 أكتوبر، 2019). مقابلة شفوية مع الحبيب سعداني (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا). (عبد القادر توكي، المحاور)
3. بوعلام بن حمودة. (2012). الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر.
4. جاكين قروج. (2013). جاكين قروج، مداشر وسجون، تر: نسيم مسعيد، مراجعة، عبد المجيد سالمي، (د.ط)، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغبة، الجزائر، 2013، ص90. الجزائر: طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغبة.
5. حفاوي بعلي. (2015). صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
6. رايح عمامرة توكي . (2009). صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب في القاهرة من عام 1956 إلى عام 1962. الإعلام ومهامه أثناء الثورة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد.. الجزائر: دار القصبة للنشر.
7. رشيد زوبير. (2002 / 2003). جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة 1955-1961، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف بوعزة بوضرساية. قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة الجزائر.
8. سيلفي تينو. (2013). عدالة غربية القضية في حرب الجزائر. الجزائر: EDIF 2000.
9. سيمون دي بوفوار، و جيزيل حليبي. (د.س). مأساة تعذيب جميلة بوباشا. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.
10. عبد القادر بن عون. (2019). مذكرات فدائي من الولاية السابعة 1955-1962. الجزائر: سامي للطباعة والنشر والتوزيع.
11. عبد القادر بن عون. (24 نوفمبر، 2021). مقابلة شفوية مع عبد القادر بن عون مجاهد في غفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. (عبد القادر توكي، المحاور)

12. علي دادي. (24 نوفمبر، 2021). مقابلة شفوية مع علي دادي، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا). (عبد القادر تركي، المحاور)
13. عمار بن تومي. (2010). *الدفاع عن الوطنيين*. الجزائر: دار غرناطة للنشر والتوزيع.
14. محمد ديدة. (5 جوان، 2019). مقابلة شفوية مع المجاهد محمد ديدة، (مجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني بولاية الوادي). (عبد القادر تركي، المحاور)
15. محمد نامة. (28 سبتمبر، 2019). مقابلة شفوية مع محمد نامة، (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا). (عبد القادر تركي، المحاور)
16. مسعود جديد. (8 جويلية، 2019). مقابلة شفوية مع مسعود جديد، (مجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني). (عبد القادر تركي، المحاور)
17. مليكة عالم. (2014/2013). *التنظيم القضائي الثوري 1954-1962 الولاية الرابعة أنموذجاً*. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن يوسف تلمساني. قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة الجزائر 2.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Gisèle Halimi. (2020). *Par la rédaction de l'INA, Gisèle Halimi au sujet des procès politique 1967*. [فيلم سينمائي]
2. Malika EL Korso. (2012). *Algérie 1954- 1962 Les Robes Noires au front: entre engagement et art judiciaire*. *Algérie 1954- 1962 les Robes noires au front: entre engagement et art judiciaire*. (الصفحات 20-35). Alger: Editions les Amis de Abdelhamid Benzine.